

Distr.: General  
28 March 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 27 آذار/مارس 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تُعمن في استفزازاتها وتهديداتها وقمعها واعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وتواصل جميع مظاهر حملتها الاستيطانية في محاولة مسعورة وسافرة لتحقيق مخططاتها الإجرامية للاستعمار والضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإذ تتصرف إسرائيل بازدياد كامل، تواصل تجاهل النداءات العالمية لوقف سياساتها وممارساتها غير القانونية، بما في ذلك النداءات التي وجهها أعضاء مجلس الأمن في 22 آذار/مارس، الذين دعوا بالإجماع إلى وقف الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين والوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وطالبوها باحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، والالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ويجب ألا يظل هذا الإفلات من العقاب دون رد؛ بل يجب كبح جماحه باتخاذ تدابير فورية وملموسة للمساءلة يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، وفقاً للقانون الدولي.

ومن أبرز الانتهاكات التي لا حصر لها التي ارتكبت في الأسابيع الأخيرة القرار القاضي بمواصلة الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. ومن ذلك القانون الذي اتخذته الكنيست يوم 20 آذار/مارس لتمكين المستوطنين الإسرائيليين مرة أخرى من استعمار المناطق الواقعة في شمال الضفة الغربية المحتلة والتي كانت قد أُخليت منها البؤر الاستيطانية غير القانونية في عام 2005. وما هذه إلا محاولة أخرى من جانب إسرائيل للمضي قدماً في مخططات الاستعماري من خلال تسهيل مصادرة الأراضي الفلسطينية واستيطانها في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي تناقض تام مع حل الدولتين على خطوط ما قبل عام 1967. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه الأعمال تفضح أكاذيب الحكومة الإسرائيلية بشأن أي وقف للأنشطة الاستيطانية.



وخلال الأسبوع الماضي أيضاً، في 22 آذار/مارس، طرح ما يسمى "سلطة أراضي إسرائيل" عطاءات لبناء أكثر من 1 000 وحدة استيطانية في مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وعلى نحو ما أفادت به منظمة السلام الآن الإسرائيلية، فإن هذه الوحدات هي جزء من برنامج "الإسكان المحدد الأهداف" الذي يروم تشجيع المواطنين اليهود الإسرائيليين على شراء بيوتهم لأول مرة، وبالتالي يهدف عمداً إلى نقل المزيد من الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في انتهاك جسيم للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة.

وتؤدي هذه الأعمال غير القانونية إلى تأجيج التوترات في ظل حالة متقلبة بالفعل من العنف والتحريض المستمر والمتصاعد من قبل المسؤولين الإسرائيليين وقوات الاحتلال وعصابات المستوطنين والمليشيات الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني. وقد اشتمل ذلك على استقراوات واعتداءات متكررة وخطيرة من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف وكنيسة الجثمانية، المعروفة أيضاً باسم كنيسة جميع الأمم، في القدس الشرقية المحتلة.

وواصل المستوطنون اليهود المتطرفون مدهمة المسجد الأقصى، بما في ذلك يوم 23 آذار/مارس، أول أيام شهر رمضان المبارك، حين نزل مئات المستوطنين، برفقة قوات الاحتلال الإسرائيلية، واقتحموا المجمع وأقاموا بعض الطقوس في انتهاك صارخ للمكانة التاريخية والقانونية للحرم الشريف باعتباره مكاناً لعبادة المسلمين فقط وفي محاولة واضحة لتأجيج مشاعر المصلين المسلمين وإثارة المواجهات.

وفي 19 آذار/مارس أيضاً، حاول المستوطنون الإسرائيليون القيام بهجوم آخر على كنيسة الجثمانية حيث اقتحموا الكنيسة خلال قداس الأحد وحاولوا تدمير أشياء بداخلها قبل إيقافهم. وفي أعقاب هذا الهجوم الأخير، حذرت بطيركية القدس مرة أخرى من أن "الهجمات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإسرائيلية المتطرفة، والتي تستهدف الكنائس والمقابر والممتلكات المسيحية، بالإضافة إلى الإيذاء الجسدي واللفظي لرجال الدين المسيحيين، أصبحت أمراً شبه يومي من الواضح أنه يزداد شدة خلال أعياد المسيحيين".

لذلك، يجب علينا مرة أخرى أن نحذّر المجتمع الدولي من مخاطر هذه الاستقراوات وأعمال التحريض التي يقوم بها المتطرفون والإرهابيون الإسرائيليون، مما يُنذر ليس بالتحريض على المزيد من العنف وعدم الاستقرار فحسب، بل ينذر أيضاً بتفجير صراع ديني خطير تكون له عواقب لا يمكن السيطرة عليها. إن علامات الخطر واضحة؛ ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي ويترك ذلك يحدث.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضاً التحذير مرة أخرى من التحريض الخطير الذي يقوم به المسؤولون الإسرائيليون المتطرفون والمنتمون لليمين المتطرف. ففي الآونة الأخيرة، صرح الوزير الإسرائيلي بتسليل سموتريتش، في أعقاب دعوته البغيضة لمحو قرية حوارة الفلسطينية، في خطاب ألقاه مؤخراً في فرنسا، وهو يقف وراء خريطة "إسرائيل الكبرى" التي لا تشمل فلسطين فحسب، بل تشمل أيضاً الأردن ودولا أخرى في المنطقة، إنه "لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيين، لأنه لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني". ومن الواضح أن هذا الإنكار العنصري المتهور لوجود شعبنا لا يهدف فقط إلى تبرير إنكار ما له من حقوق الإنسان ولكن أيضاً لتبرير محاولات إبادة وجوده، والتهديد الفعلي بنكبة أخرى ضد الشعب الفلسطيني، ويجب إدانته إدانة قاطعة.

وفي غياب أي حماية وفي ظل هذا التحريض المستمر من جانب المسؤولين الإسرائيليين، ارتفع عدد الضحايا الفلسطينيين بسبب استمرار قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين في شن غاراتها وهجماتها العنيفة على المدن والبلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين. فالجنود الإسرائيليون، الذين يُلَبَّسون سياسة إطلاق النار بقصد القتل، والمستوطنون اليهود، الذين اعتادوا الإفلات من جرائمهم، يواصلون قتل وإصابة الفلسطينيين باستخدام جميع أشكال الأسلحة الفتاكة، بما في ذلك الرصاص المتمدد المحظور، وترهيب أهاليها المدنيين العزل. وقد قُتل منذ بداية هذا العام 90 فلسطينياً، من بينهم 17 طفلاً.

وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في بيان صدر مؤخراً عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، "أصبحت عمليات القتل غير المشروع للأطفال الفلسطينيين هي القاعدة حيث أصبحت القوات الإسرائيلية أكثر قدرة على استخدام القوة المميتة عن عمد في الحالات التي لا مبرر لها. وباختصار، هذه جرائم حرب بلا عواقب".

وكان من بين الضحايا في الأونة الأخيرة فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاماً، اسمه وليد سعد داود نصار، توفي يوم 9 آذار/مارس بعد أن أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي قبل يومين رصاصة متمددة مزقت أعضائه. وفي 9 آذار/مارس أيضاً، وقع ثلاثة شبان فلسطينيين - هم سفيان الفاخوري، عمره 26 عاماً، ونايف ملايشة، عمره 25 عاماً، وأحمد فشافشة، عمره 22 عاماً - ضحايا لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على سيارتهم عند مدخل بلدة جبج الواقعة بالقرب من مدينة جنين.

وفي 10 آذار/مارس، أصيب فتى فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاماً، اسمه أمير مأمون عودة، برصاصة في صدره على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قلقيلية. كذلك وفي 10 آذار/مارس، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على الشاب الفلسطيني عبد الكريم بديع الشيخ، عمره 21 عاماً، وأرداه قتيلاً، وبعد عملية القتل، وبدلاً من محاسبة المستوطن، داهم الجنود الإسرائيليون بلدة سنيريا ونهبوا عدداً من المنازل، بما فيها منزل عائلة القتيل عبد الكريم. وفي 12 آذار/مارس، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة شبان فلسطينيين آخرين - هم جهاد محمد الشامي، عمره 24 عاماً، وعدي عثمان الشامي، عمره 22 عاماً، ومحمد رائد الديبك، عمره 18 عاماً - في عملية اغتيال واضحة بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية جنوب مدينة نابلس.

وفي 16 آذار/مارس، اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلي طفلاً آخر، هو عمر عوضين، عمره 16 عاماً، وقتلت ثلاثة فلسطينيين آخرين - هم نضال خازم، عمره 28 عاماً، صالح الشريم، عمره 29 عاماً، ولؤي زغير، عمره 37 عاماً - في غارة عنيفة في وضح النهار بوسط مدينة جنين أسفرت عن إصابة 23 آخرين، أصيب أربعة منهم إصابات خطيرة. وتُظهر لقطات مصوّرة للغارة جنوداً إسرائيليين متتكرين يطلقون النار مباشرة على رأس خازم، الذي أصيب بجروح خطيرة وكان ملقى على الأرض، من أجل التفتيش من وفاته، مما يشكل عملية إعدام آخر خارج نطاق القضاء. وفي 17 آذار/مارس، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على الشاب يزن عمر خصيب، عمره 23 عاماً، وأردوه قتيلاً عند نقطة تفتيش عسكرية عند مدخل مدينة رام الله، ومنعت مرة أخرى الموظفين الطبيين الفلسطينيين من الوصول إلى عين المكان، تاركين إياه يموت متأثراً بجراحه.

إن هذه الجرائم جميعها تُرتكب بشكل مستمر ومنهجي وفاضح، ومع ذلك لا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من الحماية ومُجَرِّداً من أي شكل من أشكال المساءلة بينما تظل إسرائيل تتصلص من المسؤولية عن جرائمها وأعمالها الوحشية. لذلك يجب أن نكرّر نداءاتنا الثابتة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واتخاذ تدابير فعالة ومجدية، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك من أجل وضع حد للاحتلال الاستعماري والاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي وتأمين العدالة للشعب الفلسطيني.

لقد حان الوقت لتُعامل إسرائيل مثل سائر الدول، وليس كاستثناء من حكم القانون. وأن الأوان لكي يتوقف المجتمع الدولي عن تمكين إسرائيل من ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، ووقف أي شكل من أشكال التواطؤ، سواء أكان سياسياً أو قانونياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك. ويجب مطالبة إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية أو مواجهة عواقب إفلاتها من العقاب.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسالتنا الـ 782 المتعلقة بالظلم التاريخي المستمر ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 8 آذار/مارس 2023 (A/ES-10/930-S/2023/183)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم